المشابهة اللفظية وأثرها في تحديد الصيغة الصرفية والأحكام النحوية

أ.م.د. أحمد صالح يونس محمد المولى
جامعة الموصل/ كلية الآداب

المستخلص

يتناول البحث دراسة مصطلح شاع استعماله في الدرس الصرفي والنحوي، ألا وهو: (المشابهة اللفظية)؛ فقد عوّل عليها اللغويون في تفسير طائفة من قضايا اللغة ومسائلها، واتخذوها ضابطاً في تحديد الظواهر الصرفية والنحوية؛ فاقتضى البحث في المهاد تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا المفهوم مع تأصيل تاريخي لاستعمال علمائنا لمرجعية المشابهة وإظهار موقعها من أصول النحو العربي وعلله؛ إذ إنَّها ترجع في تأصيلها إلى أصل نحوي واسع وهو (القياس)، ومن جانب آخر فإنَّها تنتمي إلى ظاهرة (دفع الالتباس) بين البنى الصرفية والنحوية نتيجة تشابهها اللفظي.

واقتضت طبيعة الموضوع أن يقوم البحث بعد المهاد المذكور بتناول الجانب التطبيقي في مبحثين، خص الأول منهما ببيان العلاقة بين المشابهة والقياس من خلال مجموعة من النماذج اللغوية التي وردت في مؤلفات الصرفيين والنحويين وشروحاتهم، وتناول المبحث الثاني بيان العلاقة بين المشابهة ودفع الالتباس من خلال مجموعة أخرى من المسائل اللغوية؛ وصولاً إلى مفهوم شامل لمصطلح المشابهة اللفظية.

Abstract

The research deals with the study of a term commonly used in the morphological and grammatical lesson, which is: (verbal analogy). Linguists have relied on it to interpret a range of language issues and issues, and they have taken it as a control in defining the morphological and grammatical phenomena. Historical rooting for our scholars to use the similarity of reference and to show its position on the origins of the Arabic grammar and its reasoning, as it is due in its rooting to a broad grammatical origin which is (analogy), and on the other hand it belongs to the phenomenon (pushing confusion) between the morphological and grammatical structures due to its verbal similarity.

The nature of the topic required that the research after the mentioned mulch address the applied side in two studies, the first of which singled out the relationship between analogy and measurement through a set of linguistic models that were mentioned in the authors and explanations of grammarians and their explanations, and the second topic dealt with clarifying the relationship between similar and pushing confusion through another group From the linguistic issues, to a comprehensive concept of the term verbal similarity .

مهاد

قبل الولوج في الجانب التطبيقي لمفهوم (المشابهة اللفظية) يجدر بنا أن نعرِّج على نحو سريع للمعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا المفهوم مع تأصيل وتحديد لمرجعية المشابهة وبيان موقعها من أصول النحو وأدلته الإجمالية، فضلاً عن التدرج التاريخي لاستعمال هذا المصطلح.

فالمشابهةُ لغةً مأخوذةٌ من: الشِّبْهِ والشَّبَهِ والشَّبِيهِ، أي: المِثْل، والجَمْعُ: أَشْباهٌ" وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ: مَاثَلَهُ ... والمُتَشابِهاتُ: المُتَماثِلاتُ"(١)، وهذا يقتضي وجود طرفين أو جانبين يشتركان في أحكام معينة، مما يولّدان مشابهةً معينةً أو محدَّدةً، والشُّبهة بالضم:" الالتباس، والمِثْل، وشُبِّهَ عليه الأَمْرُ تَشْبيهاً: لُبِّسَ عليه"(٢).

وفرَّق أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) بين الشبه والمثل، فقال:" الشّبَه يسْتَعْمل فيما يُشَاهد، فَيُقَال: السوَاد شبهُ السَّوَاد، ولا يقال: القُدْرَة شبهُ الْقُدْرَة، كَمَا يُقَال: مثلهَا"(٣).

أمَّا المشابهة في الاصطلاح فهي: اتفاق الشيئين في الكيفية(٤) ، كاتفاق ثوب مع ثوب في لون معين، وحين نتتبع كتب النحويين لا نجد عندهم تعريفاً محدداً لهذا المصطلح إلَّا أنَّهم أوردوها في أصل نحوي هو (القياس) في باب (قياس الشبه) على وجه التحديد الذي يراد به مجرَّد المشابهة المقتضية لانتقال حكم من المقيس عليه إلى المقيس؛ كمشابهة إعراب الفعل المضارع لاسم الفاعل المقتضية لإعرابه، ونبَّهوا عليه كثيراً في كتبهم وشروحهم وتعليقاتهم، فقد ذكره سيبويه (١٨٠هـ) في أكثر من موضع من الكتاب(٥)، مشيراً إلى أنَّ ذلك كثيرٌ في كلام العرب، ومن ذلك قوله:" وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثلَه فى جميع أحواله"(٦)، وقال أيضاً: "ومن كلامهم أن يشبِّهوا الشيءَ بالشيء، وإنْ لم يكن مثله في جميع الأشياء"(٧) .

وتناول ابن جني (ت٣٩٢هـ) المشابهة اللفظية في مواضع عدة من كتابه (الخصائص)، من ذلك ما ذكره في علّة منع الصرف لعدد من الأسماء لشبهها بالأفعال، فقال:" وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي، نحو: (أحمر وأصفر وأصرم وأحمد، وتألُّب وتنضُب) علَمين؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل؛ فحذفوا التنوين من الاسم؛ لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل، والشبه اللفظيُّ كثير"(٨).

وقال في موضع آخر:" واعلم أنَّ القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنَّك إذا سُئلت عن (إنْ) من قوله(٩):

وَرَجِّ الفتى للخَيرِ ما إن رأيتَه على السّن خَيراً مَا يَزالُ يَزِيدُ

فإنك قائل: دخلت على (ما) وإن كانت (ما) ههنا مصدرية؛ لشبهها لفظًا بـ (ما) النافية ... وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية إلى أنها كأنها (ما) التي معناها النفي، أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إنْ) بها؛ فالمعنى إذاً أشيعُ وأسيرُ حكماً من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصوِّرٌ لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصوُّر حكم اللفظي"(١٠).

وعبَّر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) عن الشبه الوضعي بين الأسماء المبنية والحروف الذي يؤدي إلى مشابهة صورية بين الأسماء والحروف في قوله(١١):

كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا

وهذا في باب المعرب والمبني، فقد بيّن النحويون أنَّ علَّة بناء الضمائر هي مشابهتها الحروف في الوضع؛ مما يؤدي إلى وقوع مشابهة في عدد الحروف المكونة للأسماء والحروف، ويفصِّل ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) الكلام في الشبه الوضعي شارحاً قول ابن مالك، فيقول: " يُبنى الاسمُ لشبهه بالحرف في الوضع، أو في المعنى، أو في الاستعمال، أو في الافتقار، أما بناؤه لشبهه بالحرف في الوضع، فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين، فإنَّ الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف، فصاعدًا، والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد (كباء الجر، أو لامه) أو حرفين كـ (من، وعن)، فإذا وضع الاسم على حرف واحد، أو حرفين بُني حملاً على الحرف، فالتاء في قوله: (جئتنا) اسم؛ لأنه مسند إليه، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرف واحد، و(نا) أيضاً من (جئتنا) اسم؛ لأنَّه يصح أنْ يُسند إليه، كقولك: (جئتنا)، ويدخله حرف الجر، نحو: مررت بنا، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين"(١٢).

وهناك كثير من الأحكام النحوية قامت على أساس المشابهة اللفظية، كإعمال لا النافية للجنس عمل (إنَّ) مع أنَّها غير مختصة(١٣)، وذلك لتشبيهها بـ (ما) النافية لفظاً ومعنىً على أنَّ (ما) إنَّما عملت تشبيهاً لها بليس في المعنى(١٤)، وهكذا تبيّن أنَّ (المشابهة اللفظية) ترجع في تأصيلها لأصل نحوي كبير يسمى (القياس).

ومن ناحية أخرى فإنَّ المشابهة اللفظية تنتمي إلى قضية (الالتباس) الواقع بين البنى الصرفية والنحوية نتيجة تشابهها اللفظي، ومن ثمَّ يعمد الصرفيون والنحويون إلى بيان الفرق المعنوي والتقديري بين تلك المتشابهات اللفظية، كما يتمظهر في وقوف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) على أثر المشابهة اللفظية في تعدد الاحتمالات أثناء توجيه النصوص وبيان أوجه إعرابها، من ذلك توجيه المصدر على المفعولية المطلقة أو الحالية أو المفعول لأجله، فقال:" ما يحتمل المصدرية والحالية

والمفعول لأجله، من ذلك: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾(سورة الرعد، من الآية: ١٢)، أي: فتخافون خوفًا، وتطمعون طَمَعا ... أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع"[١٥].

وتنبيه المرادي (ت٧٤٩هـ) على أثر المشابهة اللفظية الواقعة بين (على) الاسمية والفعلية والحرفية بقوله:" اعلم أنَّ (على) قد تكون فعلاً – من العلو – ترفع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ (سورة القصص، من الآية: ٤)، وأمرُ هذا بيّنٌ، وليست من الحرفية في شيء، إلَّا في الصورة[١٦]، وأما على الاسمية فقال ابن يعيش: مختلف فيها؛ فمذهب أبي العباس وجماعة، أنها على الاشتراك اللفظيِّ فقط؛ لأنَّ الحرف لا يشتق ولا يشتق منه، فكلٌّ واحد من هذه الثلاثة مباينٌ لصاحبه إلَّا من جهة اللفظ، وقال قوم: الأصل أنْ تكون حرفاً، وإنَّما كثر استعمالها، فشبهت في بعض الأحوال بالاسم، فأجريت مجراه، وأدخل عليها حرف الجر، كما يشبه الاسم بالحرف، ويجري مجراه، نحو مَن وكم"[١٧].

وذكر محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٢م) أنَّ ابن مالك زاد نوعاً سادساً من وجوه شبه الاسم بالحرف سمّاه (الشبه اللفظي)، وهو:" أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل " حاشا " الاسمية، فإنها أشبهت " حاشا " الحرفية في اللفظ"[١٨].

فالبحث يتناول مصطلح (المشابهة اللفظية) الذي يقع في باب القياس ووسائل دفع الالتباس فيضطرنا التأصيل للمصطلح إلى دراسة الصيغ الصرفية التي تتشابه صورها في ظاهر تكوينها، إلَّا أنَّ تقدير حكمها الإعرابي مختلف، أي: أنَّها كلمات تتحد صورتها اللفظية وتختلف بنيتها التصريفية، ويترتب على ذلك تغاير في التوجيه الإعرابي والتقعيد النحوي والوزن الصرفي، وهو أمر أقرب ما يكون إلى ظاهرة (الأضداد) في اللغة من حيث اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، إلَّا أنَّ المشابهة اللفظية هنا متعلقة بالبنية الصرفية وحكمها النحوي، ويمكننا ملاحظة ذلك وفق المبحثين الآتيين:

المبحث الأوّل
المشابهة اللفظية والقياس

بعد أن قدَّمنا علاقة مصطلح (المشابهة اللفظية) بالقياس الذي يقوم على إدراك العلاقة أو العلة المعبر عنها بالمشابهة بين مقيس ومقيس عليه لينتقل حكم المشبه به إلى المشبه نتناول مجموعة من النماذج التي توضح ذلك وتبينه، وذلك على النحو الآتي:

١ – النصب في قولنا: (رويدك زيداً):

يستعمل (رويد) إمَّا أمراً أو غير أمرٍ، والأخيرُ له حالان؛ أحدهما: أن يكون حالاً كقولنا: (ساروا رويداً)، فهو حالٌ من الفاعل أي: (مُرْوِدين)، أو من ضمير المصدر المحذوف، أي: ساروه رويداً، والثاني: أن يكون صفةً نحو: سار سيراً رويداً، أي: مُترفِّقاً، وإذا كان أمراً فإنَّ له حالين أيضاً؛ أحدهما: أن يكون مبنياً على الفتح، وإن وليه مفعولٌ نُصِب، نحو: (رُويدَ زيداً) فهو ههنا اسمُ فعل بمعنى: أمهل؛ لأنه لو كان مصدراً لكان معرباً، والثاني: أن يكون معرباً منصوباً إمَّا مضافاً، نحو: (رُويدَ زيدٍ)، وإمَّا منوناً منصوباً، نحو: (رويداً زيداً) فهو ههنا مصدرٌ؛ لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنياً، وإذا أضيف فتارةً يُضافُ إلى فاعله نحو: (رويدَ زيدٍ عمراً)، وتارة إلى مفعوله، نحو: (رويد زيدٍ)، قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم: (رويدك زيداً)، ويحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف للخطاب، وإذا نُوِّن نصبَ المفعول[١٩].

واختلفوا في النّصب به حال المصدرية، فذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) إلى أنه لا يجوز؛ لأنّ تصغيره يمنع من ذلك كما منع اسم الفاعل من العمل؛ لأنّ التصغير من خواصّ الأسماء فالنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب، يقول المبرد: " إذا قلت: رويدك زيداً، إنَّمَا تُريدُ: أرود زيداً، والكاف للمخاطبة، ألا ترى أنَّها لو كانت اسم الفاعل كان خطأً"[٢٠].

وذهب نحويون آخرون إلى جواز النصب به، واختلفوا في العلة التي عمل لأجلها وهو مصغر، ولم يعمل اسم الفاعل المصغر، فذهب أبو علي الفارسيّ إلى أنّه إنما عمل وهو مصغّر حملاً على (رويد) اسم فعل للمشابهة اللفظية، وهذا يقتضي أنّ أبا علي يمنع من إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المصغّر فيما عدا (رويدا)؛ وذلك بسبب تلك المشابهة المذكورة[٢١].

في حين ذهب أبو بكر بن طاهر (ت ٤٥٥هـ) وابن خروف (ت٦٠٩) إلى أنَّ السبب في جواز إعماله أن عمله ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عمل لوضعه موضع الفعل، فلا يقدح التصغير في

إعماله، بخلاف اسم الفاعل، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يبعده عن شبه الفعل، فوجب ألَّا يعمل مصغراً[٢٢].

وهذا ما اختاره ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، فبعد نقله الآراء السابقة في هذه المسألة قال:" وهذا المذهب هو الصحيح عندي، ولا فرق بين (رويد) وغيره من المصادر المصغّرة بالنسبة إلى العمل"[٢٣].

والذي يهمنا في موضوع بحثنا هذا أنَّ أبا علي الفارسي أعطى للمصدر المصغَّر وظيفة العمل، مع أنَّ من شروط المصدر ليعمل النصب أن لا يكون مصغَّراً، والسرُّ في ذلك أنَّ المشابهة في اللفظ بين (رويد) مصدراً واسم الفعل جعل الشرط غير ضروري تحققه، فقد سوَّغت المشابهة اللفظية عمل المصدر وتأثيره في غيره[٢٤].

٢ – جواب الاستفهام في نحو: (من قام) بين الفاعلية والابتداء:

يراعي النحويون التشابه اللفظي حيناً والحقيقة الأصلية للتركيب حيناً آخر في توجيهاتهم الإعرابية، ويتجلى ذلك في إعراب (زيد) مثلاً في جواب من استفهم قائلاً: (من قام؟) فمنهم من أعربه مبتدأً لخبر محذوف؛ نظراً لأنَّ الجملة الاستفهامية اسمية من حيث الصورة اللفظية، ومنهم من أعربه فاعلاً لفعل محذوف؛ نظراً لأنَّ الجملة الاستفهامية فعليةٌ في الأصل والحقيقة؛ لأنَّ بعضهم جعل أصلها: (أقام زيد أم عمرو أم بكر؟) فاختصر التركيب الاستفهامي إلى: (من قام؟).

وذهب الدماميني (ت٨٢٧هـ) – في الردِّ على من زعم أن لا فائدة في الخلاف الإعرابي – إلى أنَّ فائدة الخلاف تستند إلى تحديد أصل المرفوعات بين المبتدأ والفاعل أو كلاهما " في نحو: (زيدٌ) جواباً لـ (من قام ؟)، فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوفَ الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف، وعلى الثالث يستوي الوجهان، ثم اعترض: بأنَّ استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقًا، وأجاب بأن جملة (من قام ؟) اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة، وبيان ذلك أن قولك: (من قام ؟) أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد؟ إلى غير ذلك، لا: أزيد قام أم عمرو أم خالد؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، ولمَّا أريد الاختصار وضعت كلمة (من) دالة إجمالًا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة، فإن أجبت بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى، وإن أجبت بالاسمية نظرًا إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظًا، فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين، فبقي الترجيح مستنداً إلى أصالة الفاعل أو المبتدأ سالماً"[٢٥].

ونظَّر الصبان في كلام الدماميني معترضاً بقوله:" وفيه نظر؛ لأنَّ مقتضى قولهم: همزة الاستفهام يليها المسؤول عنه أنَّ أصل: من قام؟ أزيد قائم أو عمرو أم خالد؛ إذ المسؤول عنه بـ (من قام) القائم لا القيام فاعرفه"(٢٦).

وقد أشار الجوجري (٨٨٩هـ) إلى ذلك فقال: " وقوله: (نحو (زيدٌ) لمن قال: من قام؟ أو (من ضُرب ؟) ذكره مثالاً لما حذف عامله منهما فـ (زيد) في جواب: من قام؟ فاعل، أي: قام زيد، وفي جواب (من ضُرب ؟) نائب عن الفاعل أي: ضُرب زيد ... والظاهر في مثل هذا المثال أنّ (زيداً) مبتدأ لا فاعل، والتقدير: زيد القائم وزيد المضروب، ليطابق السؤال الجواب، إذ السؤال جملة اسمية فليكن الجواب كذلك، فالأنسب حينئذ أن يقدر السؤال بنحو: هل قرأ أحد ؟ ليطابقه في الجواب: قرأ زيد، فتكونان فعليتين"(٢٧).

٣- حذف ألف (ما) الموصولة المجرورة بحرف:

ذكر أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥) أنَّ كثيراً من العرب يقولون: (سلْ عمَّ شِئْت) بحذف ألف (ما) الموصولة حملاً على (ما) الاستفهامية(٢٨)، وذهب المبرد إلى أنَّ حذف ألف (ما) الموصولة بـ (شئت) لغة.

ونبَّه السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) على علاقة المشابهة اللفظية التي من أجلها حذفت الألف بقوله:" قد تُحْمَلُ الخبريةُ على الاستفهاميةِ في الحذفِ في قولِهم: (اصنعْ بِمَ شِئْتَ)، وهذا لمجردِ الشَّبَهِ اللفظيِّ"(٢٩).

ولا يحذف ألفها إلَّا مع (شئت) خاصة، قال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ):" تقول: (ادعُ بمَ شئت)، و(سل عمَّ شئت)، و(خذه بمَ شئت)، و(كُن فيمَ شئت)، إذا أردت معنى (سَلْ عن أي شيء شئت) نقصت الألف، وإن أردت: (سل عن الذي أحببت) أتممت الألف، فقلت: (ادعُ بما بدا لك)، و(سلْ عما أحببت)، و(خذه بما أردت)؛ كل هذا تتم فيه الألف، إلَّا (بمَ شئت) خاصةً؛ فإنَّ العرب تنقص الألف منها خاصة، فتقول: (ادعُ بمَ شئت)، في المعنيين جميعاً"(٣٠).

ووصف أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) هذا الحذف بأنَّه "شاذ"(٣١)، وذهب البغدادي (ت١٠٩٣هـ) إلى أنَّ" المشهور أنَّ ألفها يثبت مُطلقاً سواء استعملت مع شئت أو غيرها، وعلى نقله يلغز، فيقال: في أي موضع يجب حذف ألف ما الموصولة المجرورة بحرف جر ؟"(٣٢).

٤- توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (لا) النافية:

أجاز بعض العلماء توكيد الفعل المضارع المسبوق بـ (لا) النافية حملاً لها على (لا) الناهية، وحملوا على ذلك قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾(سورة الأنفال، من الآية: ٢٥) فـ (لا) في الآية نافية، وقد جاء المضارع بعدها مؤكداً بالنون حملاً لها على (لا) الناهية، فقد أجاز ذلك ابن جني[٣٣]، وتبناه ابن مالك؛ إذ يقول:" وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ (لا) تشبيهاً بالنهي ... وقد زعم قوم أنَّ هذا نهي، وليس بصحيح، ومثله قول الشاعر[٣٤]:

فَلاَ الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحِيَنَّهَا وَلاَ الضَّيفُ فِيهَا إنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

إلَّا أنَّ توكيد (تصيبن) أحسن لاتصاله بـ(لا) فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى: ﴿ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾(سورة الأعراف، من الآية: ٢٧) بخلاف قول الشاعر: (تلحينها)، فإنه غير متصل بـ(لا) فبعد شبهه بالنهي، ومع ذلك فقد سوَّغت توكيده (لا)، وإن كانت منفصلة، فتوكيد (تصيبن) لاتصاله بـ(لا) أحق وأولى"[٣٥]، ووافقهما ابن الناظم[٣٦] وابن عقيل[٣٧].

وذهب أكثر النحويين إلى عدم جواز ذلك وأوَّلوا الآية، فقالوا:" (لا) ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة (فتنة) فتكون نظير:

جاءوا بِمذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ [٣٨]

وقيل: (لا) ناهية أيضاً وتم الكلام عند قوله: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ ﴾ ثم ابتدأ نَهْيَ الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، وأخرج النهي عن إسناده للفتنة، فهو نهي محول كما قالوا: (لا أرينَّك هاهنا)، وهذا تخريج المبرد والفراء (ت٢٠٧هـ) والزجاج (٣١١هـ)، وقال الأخفش الصغير (٣١٥هـ): (لا تصيبنّ) هو على معنى الدعاء، وقيل: (لا تصيبن) جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل (لتُصيبَنّ) كقراءة ابن مسعود وغيره[٣٩]، ثم أشبعت اللام، وهو ضعيف؛ لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا نافية ودخلت النون تشبيهاً بالموجب"[٤٠].

٥- حذف فاعل (أفعل) في أسلوب التعجب:

ذهب النحويون ومنهم الفراء، وابن كيسان (ت٢٩٩هـ) والزجاج والزمخشري (٥٣٨هـ) وابن خروف إلى أنَّ فاعل صيغة التعجب (أفعل) مضمر فيه وإنْ كان بمعنى الفعل الماضي حملاً له على صورة فعل الأمر في نحو: (امرر بزيد)، فمدخول الباء بعد (أَفعِل) في موضع النصب لا الرفع، فهو في حقيقته مفعول لا فاعل، والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة[٤١]، جاء في المفصل:" وعندي أن

أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمر لكل أحد، بأن يجعل زيدا كريمًا، أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾(سورة البقرة، من الآية: ١٩٥) للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله ثم جرى مجرى المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد"[٤٢] .

وضُعِّف هذا المذهب بأوجه[٤٣]، أحدها: أنَّه لو كان أمراً لم يكن الناطق متعجباً مما لا يكون الأمر بالحلف ونحوه حلفاً، ولا خلاف في كونه متعجباً، ثانيها: أنَّه لو كان أمراً لزم إبراز ضميره، ثالثها: أنَّ لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب لـ (أَقِمْ وأبِنْ)، رابعها: أنَّه لو كان مسنداً إلى ضمير المصدر لقيل: أسهلي في قولهم: أسهل به؛ لأنَّ المصدر السهولة، خامسها: أنَّه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو: أحسن بك.

ومذهب جمهور النحويين ومنهم سيبويه أنَّ فاعله المجرور بالباء الزائدة، وزيادتها إصلاحٌ للفظ؛ لأنَّ (أفعل) أمرٌ لا يكون فاعلُه إلاَّ ضميراً مستتراً، فالمجرور مرفوع المحل، ولا ضمير في (أفعل) والهمزة للصيرورة، فأصل (أحسِنْ بزيدٍ): أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حسن، كقولهم: أبقلت الأرض، أي: صارت ذات حسن، فصيغة التعجب في أصلها كانت بصيغة الفعل الماضي، ثمَّ غُيّرت إلى الأمر لإنشاء التعجب، أي: إلى (أحسِنْ زيدٌ)، فقبح إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأنَّ الأمر لا يرفع الاسم الظاهر؛ فزيدت الباء في الفاعل ليصير في صورة المفعول به المجرور بالباء كـ (امرر بزيد)، ولم يتغير إعراب الاسم المتعجب منه، قال ابن هشام:" وأجمعوا على فعلية أفعل، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه: الخبر؛ وهو في الأصل: فعل ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كـ (أغد البعير)؛ أي: صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به كـ(امْرُرْ بزيد)" [٤٤].

وضُعِّفَ مذهب الجمهور بأوجه[٤٥] ، أحدها: أنَّ الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤٌ ربه، وبأنَّ (أَفعَلَ) : صار ذا كذا، قليل، والمطرد زيادتها في المفعول، ثانيها: التناقض في قول الجمهور حيث يجعلون المتعجب منه في (ما أفعلَه) مفعولاً، ويجعلونه في (أفعل به) فاعلا، والشيء لا يكون فاعلاً ومفعولاً به في وقت واحدٍ، ثالثها: أنكروا على الجمهور اعتبارهم الباء زائدة، وقالوا: إن الباء إذا جعلنا همزة (أَفعل) للجعل، كهمزة "ما أحسن" والباء مزيدة في المفعول للتأكيد.

المبحث الثاني

المشابهة اللفظية والالتباس

١. (يعفون) ... ونحوه بين لفظ جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة:

إنَّ الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين، نحو: (تفعلان ويفعلان)، أو واو جماعة، نحو: (تفعلون ويفعلون)، أو ياء مخاطبة، نحو: (تفعلين)، وحكمها أنَّها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، إلَّا أنَّه لم يُفرَّق لفظاً بين لفظ جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة في مثل (يعفون)؛ أي في كل فعل مضارع ناقص واوي، فيقال: (الرِّجَالُ يَعْفُون) و(النِّساءُ يَعْفُون)،" فاللفظ واحد والتقدير مختلف؛ ففعلُ الرِّجال حُذفت منه (اللامُ) لسكونها وسُكون واو الضَّمير بعدها كما حذفت الياءُ من (يرْمونَ) والنُّون علامة الرّفع، وفعلُ النِّساء لم يُحذفْ منهُ شيءٌ؛ لأنَّه مبنيٌّ، وواوه لامُه، والنُّون اسم مُضمر؛ ولذلك ثبتَتْ في الأحوال الثَّلاث على صُورة واحدة"[٤٦].

فأصل الفعل (عفا يعفو)؛ فإذا أسندنا الفعل إلى ضمير النسوة قلنا: (النساء يعفون)، والواو لام الفعل؛ فنقول في إعراب (يعفون): فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والفعل المضارع يكون مبنياً في حالتين، إحداهما هذه، والثانية: عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، وفي حالتي الجزم والنصب، نقول: (النساء لم يعفون)، و(لن يعفون)، ويكون الفعل مبنياً على السكون في محل جزم أو نصب؛ لِاتصاله بنون النسوة[٤٧]، وثبوت النون في الأحوال الثلاثة دليل على أنَّها ضمير لا علامة إعراب.

أما في قولنا: (الرجال يعفون) فالواو ضمير لا علاقة له ببنية الكلمة، وهي في محل رفع فاعل، أما لام الفعل فمحذوفة، وأصله: (يعفوون)، فاستثقلت الضمة على الواو الأولى التي هي لام الفعل، فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان، فحذفت الأولى منهما؛ لأنها حرف علة، ولم تحذف الثانية؛ لأنها ضمير الفاعل، فصار (يعفون) على وزن (يفعون) فإذا دخل ناصب أو جازم، تحذف النون، فنقول: (الرجال لن ولم يعفوا) [٤٨].

ويترتب على اختلاف الحالتين جملة من الفروق مع تشابه الصورة اللفظية واتحادها، وهي أنَّ لام الفعل غير محذوفة في (النساء يعفون)، ومحذوفة في (الرجال يعفون)؛ لعلة تصريفية، وهي التقاء الساكنين كما أنَّ نون جمع الإناث في محل رفع فاعل أو نائب فاعل، وهي لا تحذف لناصب أو جازم، وهي علامة رفع في الثانية؛ ولذا تحذف، فضلاً عن أنَّ الواو جزء من الكلمة، وهي لامها في العبارة الأولى، ووزنه: (يفعلن)، وأما في الثانية فالواو ضمير جمع الذكور، وليست جزءاً من الكلمة،

ووزنه (يفعون) [٤٩].

ونبّه ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) على حصول اكتفاء بالفرق التقديري بين الحالتين، ويعد ذلك معتبراً عند أهل العربية، فقال:" وبيان الفرق التقديري وهو أنَّ (الواو) في جمع النساء أصلية؛ لكونها لام الفعل والنون ضمير الجمع وعلامة التأنيث، والفعل مبني معها فوزنه: (يفعُلْنَ) مثل: (ينصُرْنَ)، وأمَّا الواو في الرجال فهو ضمير الجمع؛ لأن أصل (يعفون) على ذلك التقدير (يعفون) بضم الواو، فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت، فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الأولى؛ لأنها لام الفعل وهو محل التغير؛ ولأن الثانية علامة الفاعل، والنون للإعراب والفعل معرب فوزنه: (يفعون) بسكون الفاء وضم العين"[٥٠].

ونتوقف عند مصطلح (الفرق التقديري) الذي يشير إلى انتباه اللغويين العرب إلى أنَّ الفروق بين الصيغ والتراكيب تارة تكون لفظية ظاهرة وتارة أخرى تكون تقديرية حكمية؛ ولذا نجدهم في كثير من الأحيان ينبهون على التغير اللفظي والتقديري والفرق اللفظي والتقديري، بمعنى أنَّهم لم يكونوا ظاهريين في التعامل مع البنى الصرفية والنحوية، بل يرون في التحليل الدقيق لتلك البنى وقوفاً على تلك البنى على نحو تفصيلي وعلمي مناسب، فلم يحملهم التشابه في الصورة والشكل على ترك التنبيه على التغاير في المضمون والأصول.

٢. الفعل المضعَّف نحو: (حلَّ) بين الأمر والماضي المبني للمجهول:

إنَّ الفعل الثلاثي المعتل العين في نحو (قال وباع) يجوز فيه عند بنائه للمجهول ثلاثة أوجه: إخلاص الضم، وإخلاص الكسر، والإشمام[٥١]، وقد" أجروا المدغم مجرى المعتل في هذا الباب؛ لموافقته إياه في سكون العين، قال الله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ ﴾(سورة يوسف، من الآية: ٦٥) و(رِدَّت إلينا) و(ردّت إلينا) ــ بضم الراء وكسرها ـ"[٥٢].

قال ابن جني (ت٣٩٢هـ) " فُعِل من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفاً أو معتلاً عينه يجيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أنَّ المضعَّف مخالف للمعتل العين فيما أذكره، أمَّا المضعف، فأكثره عنهم ضم أوله كشُدَّ ورُدَّ، ثم يليه الإشمام، وهو شُدّ ورُدّ بين ضم الأول وكسره، إلَّا أَن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأن الأفشى في اللغة الضم. والثالث –وهو أقلها– شِدّ وردّ وحِلّ وبِلّ، بإخلاص الكسرة، فهذا المضعَّف"[٥٣].

وحكى ابن جني أيضاً عن أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) أنهم ينشدون على ثلاثة أوجه بيت الفرزدق(٥٤):

ومَا حُلَّ مِنْ جَهلٍ حِبَى حُلَمَائِنَا ولا قائل بالعرف فينا يُعَنَّفُ

" حُلَّ، وحِلَّ ـ بضم الحاء وكسرها ـ"(٥٥)، فعند اشتقاق الأمر من هذا الفعل تحرك عينه بحركة عين المضارع؛ فإن كان مضموم العين اتَّحدَ في الصورة مع الفعل الماضي المبني للمجهول في حالة الضم، وإن كان مكسور العين اتَّحدَ في الصورة مع المبني للمجهول في حالة الكسر؛ إذ في حال الضم يكون المبني للمجهول مضموم الأوَّل مكسورَ ما قبل الآخر، وفي الفعل مثلان، يسكن أولهما ثمَّ يدغمان، وفي الأمر تنقل حركة الأوَّل من المثلين إلى الساكن قبله، فتحذف همزة الوصل ويسكن أوَّل المثلين فيدغمان، ثمَّ يحرك آخر الفعل بالفتح؛ تخلصاً من التقاء الساكنين، فيقال: (رُدَّ) و(سُدَّ)، وعندئذٍ يحتمل أن يكون الفعل بصيغة الماضي المبني للمجهول أو فعل أمر، وأمَّا في حال الكسر فإنَّ حركة العين تنقل إلى الفاء في حالة البناء للمجهول، ويسكن أوَّل المثلين فيدغمان، وفي فعل الأمر تنقل حركة العين إلى الفاء ويجري فيه ما يجري في حالة الضم، فالصيغة تحتمل أن تكون فعل أمر، وتحتمل أن تكون فعلاً مبنياً للمجهول، ولا شكَّ في أنَّ القرائن هي التي تحدد المراد، وتعين في فهم المقصود(٥٦).

ولو تناولنا الفعل (رُدَّ) فإنَّه يتشابه شكله الصرفي بين الفعل الماضي المبني للمجهول وفعل الأمر للواحد المخاطب؛ إلَّا أنَّ التقدير يختلف، فالوزن الصرفي يفرّق بين الفعلين، فنقول في وزنه الأوَّل: (فُعِل) ونقول في وزنه الثاني: (أفْعُل)، ثمَّ صار (فُعْل)، وهنا يظهر للوزن الصرفي قيمته التعليمية وتأثيره في تحديد الصيغة المقصودة للمتكلم، أمَّا على المستوى التركيبي فإنَّ الفعل الماضي المبني للمجهول يرفع نائب فاعل فنقول: (رُدَّ المالُ لزيدٍ) مثلاً، أمَّا فعل الأمر فإنَّه إنْ كان فعلاً متعدياً ينصب المفعول به فنقول: (رُدَّ المالَ لزيدٍ)، وهكذا يسهم التركيب في تحديد البنية الصرفية المقصودة التي يقع الاشتباه فيها.

١. الاسم الأعجمي الذي يوافق لفظه لفظ الجمع:

وهو كل اسم أعجمي وافق لفظُه لفظَ جمع المذكر السالم، نكرةً كان كـ (ياسمين)، أو علَماً كـ(صِفِّين) و(نَصِيبين) و(قِنَّسرين) و(فِلَسطين)؛ فإنَّه يُعرَب إعرابَ الجمع للمشابهة اللفظية؛ لاشتمال آخره على واو ونون، أو ياء ونون(٥٧).

وقد أجرت العربُ أسماءَ هذه المواضع على وجهين ذكرهما أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) بقوله:" فمنهم من يقولُ: (هذه فلسطون ويبرون وقنَّسرون وسيلحون) و(رأيت قنَّسرين ويبرين وفلسطين وسيلحين) و(مررت بقنَّسرين ويبرين وفلسطين وسيلحين) فيجعل النون مفتوحةً على كل مثال ويغير ما قبلها، ومنهم من يجعل الإعراب في النون ويجعل قبلها الياء اللازمة فيقول: (هذه فلسطين وقنَّسرين وسيلحين ويبرين) و(رأيت فلسطين ويبرين وسيلحين) و(مررت بفلسطين ويبرين وسيلحين)" (٥٨).

وكان ابن جنّي دقيقاً في كلامه عن أسماء مواضع كأنَّها جُمعت جمعَ سلامةٍ، وأُعرِبتْ إعرابَهُ؛ وهي قولهم: (قِنَّسْرُونَ) و(فِلَسْطُونَ) و(يَبْرُونَ) و(نَصِيبُونَ) و(صَرِيفُونَ) و(عَانِدُونَ) و(السَّيلَحُونَ)؛ إذ قال: "ووجه الجمع في هذه الأشياء أنَّهم جعلوا كلَّ ناحيةٍ من: فِلَسْطِينَ وقِنَّسرِينَ كأنَّه فِلَسْطٌ، وقِنَّسْرٌ، وكأنَّ واحدَ يَبْرِينَ يَبْرٌ، وواحدَ نَصِيبِينَ نَصِيبٌ، وواحدَ صَرِيفِينَ وعَانِدِينَ: صَرِيفٌ وعَانِدٌ، وكذلك السَّيْلَحُونَ كأنَّ واحدها سَيْلَحٌ، وإن لم ينطق به مفرداً، والناحية والجهة مؤنثتان فكأنه قد كان ينبغي أن تكون في الواحد هاء فصار (فلسط وقنَّسر) المقدر كأنه كان ينبغي أن يكون فلسطة وقنسرة ويبرة ونصيبة وصريفة وعاندة وسيلحة"(٥٩).

ويعلل ذلك ابن جني بقوله:" فلما لم تظهر الهاء، وقد كان (قنسر) في القياس في نية الملفوظ به عوضوه الجمع بالواو والنون وأجري في ذلك مجرى (أرض) في قولهم: (أرضون)، وكذلك قوله عزَّ اسمه: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ١٩ ﴾(سورة المطففين، الآيتان: ١٨– ١٩) كأنه جمع (علي) وهو فعيل من (العلو) كأنه مما كان سبيله أن يكون (علية) فيذهب بتأنيثه إلى الرفعة والنباوة، على أنهم أيضاً قد قالوا للغرفة: (علية)؛ لأنَّها من العلو فجرى ذلك مجرى فلسطين ويبرين وقنسرين وصريفين ونصيبين، وأما من قال: فلسطين ويبرين وقنَّسرين وصريفين ونصيبين فجعل النون حرف الإعراب ورفعها فأمره واضح؛ لأنه واحد لا جمع له، أو جمع لا واحدَ له مستعملٌ، ومثله قوله تعالى:﴿ مِنۡ غِسۡلِينٖ ﴾(سورة الحاقة، من الآية: ٣٦) فهو فعلين من الغسالة،

وكذلك (الياسمون)، وكأنه جمع (ياسم) وكأنه في التقدير (ياسمة) بالهاء؛ لأنهم ذهبوا إلى تأنيث: الريحانة والزهرة"(٦٠).

ووقف ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عند هذه المسألة، فقال:" ونحوٌ من ذلك قولُهم في اسم البلد: (قِنَّسْرُونَ)، و(فِلَسْطُونَ) كأنهم جعلوا كل ناحيةٍ من (قنّسرين) و(فلسطين): (قِنَّسْرَ وفِلَسْطَ)، والناحيةُ والجهةُ مؤنّثتان، فكان القياس في واحده لو نُطق به: (قِنَّسْرَةُ)، و(فِلَسْطَةُ)، فعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون"(٦١).

ويظهر من ذلك أنَّ الحكم بالمشابهة اللفظية أمر يراعيه الناطقون قبل الصنعة النحوية، فيعامل العرب هذه الألفاظ معاملة جمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف؛ لأنَّه مماثل له بالصورة، وتارةً أخرى معاملة المفرد في إعرابه بالحركات؛ لأنَّه اسم مكان مفرد، والأصل فيه أنْ يعرب بالحركات.

٢. الفعل المضارع الناقص بين المخاطبة الواحدة وجمع المؤنث:

ونعني بذلك اتفاق صورة الفعل المضارع من الناقص اليائي إذا كان مسنداً إلى (ياء المخاطبة) الواحدة مع صورة الفعل المضارع مسنداً إلى نون النسوة مع اختلاف حكمهما ووزنهما، فيقال للمخاطبة: (أَنْتِ تَقْضِينَ وتَسْعَينَ وتُنادِينَ وتَهْتَدِينَ وتَرضَينَ وتَنْسَينَ...إلخ) ويقال لمخاطبة جماعة النساء: (أَنْتَنَّ تَقْضِينَ وتَسْعَينَ وتَهْتَدِينَ وتَرْضَينَ وتَنْسَينَ) قال عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ):" وكذا سوّيت بين جمع المؤنث والمخاطبة الواحدة في (تَرْمِينَ) لفظاً، فوزن الجمع (تَفْعِلْنَ)، ووزن المخاطبة (تَفْعِينَ)، فأصل: (تَرْمِينَ): (تَرْمِيِينَ) للواحدة، فأسكنت الياء إزالةً لتوالي الكسرات، وهي كسرة الميم والياء، ثم أسقطت الياء التي هي لام الكلمة لالتقاءِ الساكنين"(٦٢).

ويمكن الإشارة إلى أكثر من فرق بين الحالتين؛ فالياء في المخاطبة المفردة ياء الضمير، وفي مخاطبة جماعة الإناث حرف من أصل الفعل، والنون في المخاطبة الواحدة علامة إعراب للرفع، وفي فعل جماعة النساء ضمير رفع متحرك، وهو في موقع الفاعل، وفعل المخاطبة من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون، ومع جماعة النساء الفعل مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، ثمَّ النون هذه غير لازمة في حالة الإسناد للمخاطبة عند الجزم والنصب، بخلاف النون في حال الجمع، لذا رأينا اختلاف الوزنين في الحالتين؛ وأوضح ديكنقوز (ت٨٥٥هـ) ذلك بقوله:" وأصل (ترمين) للواحدة المخاطبة (ترمِيِنَ) مثل (تضربين)؛ فأسكنت الياء؛ لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء؛ لاجتماع الساكنين دون الأخرى لكونها علامة، فصار (ترمين) فوزنه: (تفعين) وهو، أي: (ترمين) مشترك في

اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديري؛ فإن أصله إذا كان جمع النساء (ترمين) بكسر الميم وسكون الياء مثل: تضربن؛ فوزنه: (تفعلْن) [٦٣]، وهكذا يمارس الوزن التصريفي دوره الحقيقي في التمييز بين التشابه الصوري مع الاختلاف التقديري.

٣. (سراويل) بين الصرف وعدمه:

اختلف النحويون في لفظ (سراويل)، فقيل: إنَّه منصرفٌ، وحكى أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ) صرفَه عن العرب، فنقل: أنَّ بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعله اسماً مفرداً، وذكر أيضاً أنَّه سُمِعَ من العرب (سِروالة) [٦٤].

وذهب غيره إلى أنَّه غير منصرف، وهو رأي سيبويه والمبرد والزجاج، لكنهم اختلفوا في التعليل، فسيبويه يرى: أنه وافقَ من كلام العرب ما لم ينصرف، فأعطي حكمه؛ فقال: "وأما سراويل فشيءٌ واحد، وهو أعجميٌّ أُعرب كما أعرب الآجرُّ، إلّا أنَّ سراويلَ أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة"[٦٥].

ويتضح من هذا أنَّ سيبويه يعطي للمشابهة الصورية اللفظية أثراً في الحكم النحوي؛ إذ إنَّ (سراويل) يشبه وزن (مفاعيل) لكنه ليس جمعاً حقيقة، بل هو مفرد، إلَّا أنَّه لمَّا شابه أوزان الجموع المنهية أعطى حكمها من منع الصرف.

وذهب المبرد إلى أنَّ (سَرَاوِيل) لَا ينْصَرف عِنْد النَّحْوِيين فى معرفَة وَلَا نكرَة:" لأَنَّهَا وقعت على مثال من العربيَّة لا يدْخلهُ الصّرْف، نحو: قناديل ودهاليز، فَكَانَت لمّا دَخلهَا الإِعراب كالعربية"[٦٦]، وقد نسب النحويون إلى المبرد رأياً مفاده أنَّ (سراويل) جمعٌ لـ (سروالة)، وهو قولٌ بعيدٌ عن الصواب وكان ينبغي التدقيق فيه، والناظر لما ذكره أبو العباس المبرد في هذه الكلمة يجد أنه موافق لكلام سيبويه، وإنما ذكر المبرد رأياً آخرَ يقول: إنَّها عربيةٌ جمع (سروالة) وبيَّن وجهته، ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه[٦٧].

وأوضح الزجاج أنَّها بالفارسية: (شروال)، فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها، فقال:" فأمَّا (سراويل) فاسم أعجمي أشبهَ من كلام العرب ما لا ينصرف، وإنَّما هي بالفارسية (شروال) فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها"[٦٨]، يعني أنَّ العرب أدخلوا هذه اللفظة الأعجمية بعد تعريبها

إلى العربية، وكان تعريبها موافقاً لأوزان صيغ منتهى الجموع فتوهّموا كونها جمعاً فمنعوها منم الصرف.

فظهر أنَّ النحويين يجرون (سراويل) المفرد الأعجمي على نظيره وشبيهه في الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع في المنع من الصرف؛ قال المرادي (ت٧٤٩هـ):" اعلم أنَّ (سراويل) اسمٌ مفردٌ أعجميٌّ جاء على وزن (مفاعيل)، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة؛ وذلك أن بناء (مفاعِل ومفاعيل) لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول عن جمع، فحقُّ ما وازنَهما أنْ يُمنعَ الصرف"[٦٩].

وذكر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أنَّ فيه وجهين: الصَّرف، ومنعه؛ إذ يقول:" وسراويل إذا لم يُصرف – وهو الأكثر – فقد قيل: إنّه أعجميّ حُمِل على مُوازِنِه، وقيل: عربيّ جمع (سروالة) تقديرًا؛ وإذا صُرِفَ فلا إشكال"[٧٠]، وعلَّل الرضي الأستراباذي (ت٦٤٦هـ) قول ابن الحاجب "وإذا صُرِفَ فلا إشكال"؛ فقال:" لأنَّ السبب – أعني الجمعية – غيرُ حاصل، فلا يُفيد الشرط وحده" ثم قال:" هذا، ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقاً، صُرف أو لم يُصرف، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يصرفه فنظراً إلى ذلك المقدر، ومن صرفه؛ فلزواله بوقوعه على الواحد"[٧١].

في حين أنكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) جوازَ صرفه، مُؤكِّداً أنَّه لا ينصرف؛ ولهذا قال[٧٢]:

ولِسَراويلَ بِهذا الجمعِ شَبَهٌ اقتضى عمومَ المَنعِ
وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بِما لَحِقْ بِهِ فالانصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

وبيَّن في موضع آخر أنَّ (سراويل)" اسم مفرد نكرة، والجمعية منتفية منه في الحال والأصل؛ بخلاف (مساجد) إذا نكر بعد التسمية به، فإنَّ الجمعية منتفية منه في الحال ولا في الأصل، فهو أثقل من (سراويل) وأحق بمنع الصرف، وقال فيه بعض العرب: (سروالة) فتوهَّم بعض الناس أنَّه واحد وأنَّ (سراويل) جمع له، وهو غلط، بل (السراويل) أعجمي مفرد، (السروالة) لغة فيه"[٧٣].

وقد وضّح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) البيتين السابقين لابن مالك بقوله: "يعني أن سراويل لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف؛ ولهذا قال: شبه اقتضى عموم المنع"[٧٤].

ومن النحويين من ذهب إلى أنَّ (سراويل) عربيٌّ، وأنَّه في التقدير جمع (سروالة) سُمِّي به المفرد، ورُدَّ بأن (سروالة) لم يسمع، قال الصبان (ت١٢٠٦هـ):" وأمَّا قوله[٧٥]:

عَلَيهِ منَ اللُّؤْمِ سِرْوالةٌ

فمصنوعٌ لا حجَّة فيه. وذكر الأخفشُ أنَّه سُمِع من العرب من يقول: (سروالة) ويردُّ هذا القول أمران؛ أحدهما: أنَّ سروالة لغةٌ في سراويل؛ لأنها بمعناه فليس جمعاً لها كما ذكره في شرح الكافية، والآخر: أنَّ النَّقلَ لم يثبت في أسماء الأجناس وإنَّما ثبت في الأعلام"(٧٦)، والذي يهمنا من هذا أنَّ الناطقين العرب كانوا يعاملون الألفاظ التي تكون موازنة في الصورة لغيرها معاملتها، فيعطون للشبه الصوري أثره النحوي.

٤. المضارع المرفوع والمعتل الآخر حالة الجزم:

من المعلوم أنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف الآخر نيابة عن السكون، نحو: (لم يخشَ)، و(لم يرمِ)، و(لم يدعُ)، فالمحذوف من (يخشَ) الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، ومن (يرمِ) الياء، والكسرة قبلها دليلٌ عليها، ومن (يدعُ) الواو، والضمة قبلها دليلٌ عليها.

ويُعلِّل أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) حصول الحذف في حالة الجزم بأنهم حذفوا هذه الحروف في الجزم؛ لأنها أشبهت الحركات، والتشابه قائمٌ من جهتين،" أحدهما: أنَّ هذه الحروف مركبةٌ من الحركات على قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، وعلى كلا القولين، فقد حصلت المشابهة بينهما، والوجه الثاني: أن هذه الحروف ههنا لا تقوم بها الحركات، كما أنَّ الحركات كذلك، وكما أنها تحذفُ للجزم، فكذلك هذه الحروف، وقد حُكي عن أبي بكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) أنه شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يُخرجها الداء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل؛ إن وجد حركة أخذها، وإلَّا أخذ من نفس الفعل، وسهل حذفها، وإن كانت أصليَّة؛ لسكونها؛ لأنَّها بالسكون تَضْعُف، فتصير في حكم الحركة، فكما أن الحركة تحذف، فكذلك هذه الحروف"(٧٧).

وذكر ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنَّ ما كان من الأفعال المضارَعة المعتلة بالواو والياء فإنه يكون في حالة الرفع ساكنَ الآخر، نحو: (يَغزُو) و(يَرمِي)، فتُحذف الضَّمَّة لاستثقالها في الياء والواو؛ لأنها:" مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو، وذلك ثقيل، ويكون في حالة الجزم يكون محذوف الآخِر، وإنَّما حُذفت الياء والواو في الجزم، لئلَّا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقيَت الياء والواو، وأيضاً فإنَّ الياء والواو لمَّا عاقبَتا الضَّمَّة فلم تظهر معهما، أُجريَتا مُجرى الضَّمَّة، فحُذفتا للجزم كما تُحذف الضَّمَّة"(٧٨).

ونبّه ابن هشام على اختلاف النحويين في هذه المسألة، فقال:" إنَّ النحويين اختلفوا في الحروف الثلاثة (الواو والألف والياء) في الأفعال المعتلة حالة الرفع، وفي الألف فقط حالة النصب، هل الفتحة والضمة مقدّرة فيهن أم لا ؟ وحَكَى عن سيبويه ومن تبعه أنها مقدَّرة، كما تقدَّر مع (موسى)؛ وعن غيره كابن السراج ومن تبعه أنها ليست مقدرة، قالوا: لأنّا إنما قدرنا في (موسى) لأن الإعراب في الاسم أصل، فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره إذا لم يوجد، وانْبَنى على هذا النظر فيهما حالة الجزم"(٧٩).

وذهب التفتازاني إلى أنَّ أحرف العلة تحذف في حالة الجزم؛" لأنَّها قائمة مقام الإعراب كالحركة، فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف"(٨٠)، فالفعل المضارع الصحيح" يجزم بحذف حركته، والمعتل لا تظهر الحركة عليه، فأرادوا أن يفرّقوا المرفوع عن المجزوم، فكان ثبات الحرف حالة الرفع قائماً مقام الحركة في الدلالة على الرفع بالمقدَّر، فالجزم لا يظهر إلَّا بحذف محل الحركة"(٨١).

والقول بأنَّ حذف الحرف علامة للجزم يتوافق مع ما ذهب إليه ابن السراج ومن تابعه من النحويين؛ بأنَّ:" هذه الأفعال لا يُقدَّرُ فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة النصب، وعلل ذلك بأنَّ الإعراب في الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره فيه، بخلاف الاسم، وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن"(٨٢)، وذهب سيبويه(٨٣) إلى تقدير الإعراب فعلى رأيه:" لمّا دخل الجازم حذفَ الحركةَ المقدرةَ، واكتفى بها، ثمَّ لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به، وعلى قول ابن السراج: الجازم حذف نفس حرف العلة"(٨٤).

٥. اتحاد صورة أفعل وفاعل:

تتحد صورة (أفعل) و(فاعل) إذا كان ثلاثيهما المجرّد مهموز الفاء، ويمكن التفريق بينهما بالرجوع إلى المضارع والمصدر؛ فإن كان المضارع على وزن (يُفْعِلُ) كان الماضي من باب (أَفْعَلَ)، وإن كان على وزن (يُفاعِلُ) كان الماضي من باب (فَاعَلَ)، وإنْ كان المصدر أفعالاً فهو من أفعل وإنْ كان مفاعلة فهو من فاعل فبالمضارع والمصدر يمكننا معرفة الماضي، فيتعين (أَفْعَلَ) كما في (آمن) و(آوى) و(آثر)، ويتعيّن (فَاعَلَ) أحياناً أخرى كما في (آخذ) و(آخى) و(آذر)، وقد يصلح للاثنين معاً، مثل (آجر) بمعنى: أكرى، وفاعلَ (عقد الإجارة)، فهذه الأفعال يمكن أن توجَّه إلى الوزنين، وفائدة احتمال الوزنين تظهر في المصدر؛ لأنَّ مصدر (أفعل): إفعال، ومصدر (فاعل): فِعال ومفاعلة(٨٥).

وقد استدل ابن الحاجب على أنَّ (آجر) على وزن (فاعلَ) لا على وزن (أفعلَ)، فعبَّر عنه بلازمه؛ لأنَّ كون (آجر) (فاعلَ)، يستلزم ألَّا يكون (يُؤجر) مضارع (آجر)؛ لأنَّ (يؤجر) لا يكون إلَّا مضارع (أفعل)، بدلائل ثلاثة:" أحدها: أنَّ مصدر (آجر) جاء على إجارة، و(فعالة) يكون مصدر (فاعلَ) لا (أفعلَ)، نحو: كاتبه كتابةً وكتاباً، وكتابةً للفرد، وكتاباً للجنس؛ فـ(آجر) (فاعلَ) لا (أفعل)؛ لأن صحة كون (آجر) (فاعل) يمنع كونه (أفعل)؛ لأنَّ الأصل (عدم اشتراك اللفظ بين الوزنين)، والثاني: أن (آجر) لو كان (أفعل) لكان مصدره (إيجاراً)؛ لأنَّ مجيء مصدر (أفعل) على (إفعال) قياس مطرد، لكنه لا يجيء مصدر (آجر) على (إيجار)، والثالث: أنه جاء (آجر) يؤاجر، وهو (فَاعَلَ يُفاعِلُ)، وإذا صحَّ مجيء (آجر) على وزن (فاعل) منع مجيئه على وزن (أفعل)؛ لأن (فاعل) لا بدَّ له من أصل ثلاثي لا رباعي، نحو: كَاتَبَ من كَتَبَ، وقَاتَلَ من قَتَلَ، وهو قياس مطرد"[٨٦].

وقد فرَّق الرضي بين الصيغتين استناداً إلى تعدي الفعلين، فبعد أن نقل ما ذكره الزمخشري من أنَّه يقال:" آجرني فلانٌ داره فاستأجرتها، وهو مُؤجِّر ولا تقل: مؤاجر؛ فإنه خطأ وقبيح، وليس (آجر) هذا فاعلَ ولكن أفعلَ، وإنَّما الذي هو فاعلَ قولك: آجرَ الأجير مؤاجرة، كقولك: شاهره وعاومه"[٨٧]، ثمَّ نقل عن غيره أنَّه يقال:" آجره الله تعالى، لغةٌ في أجَرَه مقصوراً "، وفي باب فاعل منه " آجره الدار"[٨٨]، قال:" والحق ما في أساس اللغة؛ لأن فاعَلَ لا يعدَّى إلى مفعولين إلَّا الذي كان يعدَّى في الثلاثي إلى مفعول، كنَزَعْتُ الحديث ونازعته الحديث، فآجر المتعدي إلى مفعولين إذن من باب الإفعال، فآجرتك الدار إيجاراً، مثل: أكريتك الدار، وآجرت الأجير مؤاجرة: أي عقدت معه عقد الإجارة، يتعدى إلى مفعول واحد، وكأن الإجارة مصدر أجَرَ يأجُر إجارة، نحو كتب يكتب كتابة، أي كان أجيراً، قال تعالى:﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾(سورة القصص، من الآية: ٢٧) فالإجارة كالزراعة والكتابة؛ كأنها صنعة، إلَّا أنَّها تستعمل في الأغلب في مصدر(آجر) (أفعَل)، كما يقام بعض المصادر مقام بعض، نحو: ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾(سورة المزمل، من الآية: ٨) [٨٩].

ونبّه الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) على هذا الاختلاف بقوله:" ويُقال: آجَرْتُه مُؤاجَرةً: عاملتُه معاملةً، وعاقَدتُه مُعَاقَدَةً؛ لأنَّ ما كان من (فَاعَلَ) في معنى المُعاملةِ كالمُشاركة والمُزَارَعة إنَّما يتعدَّى لمفعولٍ واحِد، ومُؤاجَرةُ الأجيرِ من ذلك، فآجَرْتُ الدَّارَ والعبدَ، من (أَفْعَلَ) لا من (فاعَلَ)، ومنهم مَن يَقُول: آجَرتُ الدّارَ، على (فاعَلَ)، فَيَقُول: (آجَرتُه) مُؤاجَرةً، وَاقْتصر الأَزهريُّ على آجَرتُه فَهُوَ مُؤْجَرٌ، وقالَ الأخفشُ: ومن العربِ من يقول: آجَرتُه فَهُوَ مُؤْجَرٌ، فِي تَقْدِير أَفْعلتُه فَهُوَ مُفْعَلٌ، وبعضُهم يَقُول: فَهُوَ مُؤاجَرٌ، في تقديرِ فَاعَلْتُه، ويتعدَّى إِلى مفعولين فيقال: آجرتُ زَيْداً الدّارَ، وآجرتُ الدّارَ زيداً، على

القَلْب، مثل: أَعطيتُ زيداً درهماً، وأَعطيتُ درهماً زيداً؛ فَظهر بِمَا تقدم أَنّ (آجَرَ مُؤاجَرةً) مسموعٌ مِن العرب"(٩٠).

٦. الإفراد والجمع:

تناول ابن جني وقوع المشابهة اللفظية في المفرد والجمع في الباب الذي عقده تحت عنوان (باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون)، فذكر من أمثلة ذلك:" أن تسمي رجلاً بِـ (عَبَالٌ)(٩١)، و(حَمَارٌ) (٩٢) جمع: (عَبَالَّة) و(حَمارَّةٍ) على حدّ قولك: (شجرة وشجر ودجاجة ودجاج) فتصِرف؛ فإنْ كسَّرت (عبالّاً) و(حمارّاً) هاتين قلتَ: (حَمَارٌ) و(عَبَالٌ) فلم تصرف؛ لأنَّ هذه الألف الآن ألفُ التكسِير بمنزلة ألف (مخادّ) و(مَشادّ) جمع: (مِخدَّةٍ) و(مِشَدّ)، أفلا ترى إلى هاتين الألفين كيف أتفّق لفظاهما واختلف معناهما، ولذلك لم تصرف الثاني لِما ذكرنا وصرفت الأوّل"(٩٣).

ونبَّه أبو حيان على أنَّ ما ماثل (مفاعل أو مفاعيل) في الحركات والسكنات وهو الجمع المتناهي هو اسم جنس، نحو: (عبالّ)، و(حمارّ)، الواحد: (عبالّة)، و(حمارّة) صرفت، وإنْ جعلت (حمارّاً) جمع تكسير منعته الصرف، وكان تقديره: بحمارِر، وإلى اشتراط حركة ما بعد الألف لفظاً أو تقديراً، ذهب سيبويه(٩٤)، والجمهور"(٩٥).

في حين ذهب الزجاج إلى صرفه أيضاً؛ لأنها ليس لها أصل في الحركة، فقال:" وإن سميت رجلاً بـ (حَمَارٌ) من قولك: حمارّة القيظ، أو (عَبَالٌ) من قولك: (عبالّة) صرفته، وكذلك إن جمعت (العبالّة) على (عبالّ) صرفتها أيضاً؛ لأنَّ هذه اللام ليس لها أصل في الحركة فلم تشبه (مَرَادَّ)؛ لأنَّ الأصل في تلك (مَرَادِد)" (٩٦) ، وقد ردَّ النحويون هذا الرأي؛ لأنَّه" إذا كان جمع تكسير لزم تقدير الحركة فيه جرياً على أمثاله"(٩٧).

الخاتمة

بعد إتمام هذا العمل بتوفيق من الله عز وجل يحسن بنا أن نشير إلى أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، ونوجزها بالآتي:

١ـ يقتضي المعنى اللغوي للمشابهة وجود طرفين أو جانبين يشتركان في أحكام معينة، مما يولّدان مشابهةً معينةً أو محدَّدةً.

٢ـ توصل البحث إلى أنَّ المشابهة اللفظية كلمات تتحد صورتها اللفظية وتختلف بنيتها التصريفية، ويترتب على ذلك تغاير في التوجيه الإعرابي والتقعيد النحوي والوزن الصرفي، وهو أمر أقرب ما يكون إلى ظاهرة (الأضداد) في اللغة من حيث اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، إلَّا أنَّ المشابهة اللفظية هنا متعلقة بالبنية الصرفية وحكمها النحوي.

٣ـ كشف البحث أنَّ مصطلح (المشابهة اللفظية) لاقى عناية اللغويين واهتماماتهم في بواكير الدراسات اللغوية العربية، فقد نبه عليه سيبويه في أكثر من موضع من كتابه فضلاً عن صرفيين ونحويين آخرين.

٤ـ بيّن البحث أنَّ كثيراً من الأحكام النحوية قامت على أساس المشابهة اللفظية، كإعمال لا النافية للجنس عمل (إنَّ) مع أنَّها غير مختصة، وذلك لتشبيهها بـ (ما) النافية لفظاً ومعنىً على أنَّ (ما) إنَّما عملت تشبيهاً لها بليس في المعنى، وهكذا يظهر أنَّ (المشابهة اللفظية) ترجع في تأصيلها لأصل نحوي كبير يسمى (القياس).

٥ـ أظهر البحث أنَّ المشابهة اللفظية تنتمي أيضاً إلى قضية (الالتباس) الواقع بين البنى الصرفية والنحوية نتيجة تشابهها اللفظي، ومن ثمَّ يعمد الصرفيون والنحويون إلى بيان الفرق المعنوي والتقديري بين تلك المتشابهات اللفظية.

٦ـ بيَّن البحث إعطاء أبي علي الفارسي المصدر المصغَّر وظيفة العمل، مع أنَّ من شروط المصدر ليعمل النصب أن لا يكون مصغَّراً، والسرُّ في ذلك أنَّ المشابهة في اللفظ بين (رويد) مصدراً واسم الفعل جعل الشرط غير ضروري تحققه، فقد سوَّغت المشابهة اللفظية عمل المصدر وتأثيره في غيره.

٧ـ لاحظ البحث رعاية النحويين للتشابه اللفظي حيناً والحقيقة الأصلية للتركيب حيناً آخر في توجيهاتهم الإعرابية، ويتجلى ذلك في إعراب (زيد) مثلاً في جواب من استفهم قائلاً: (من قام؟) فمنهم من أعربه مبتدأً لخبر محذوف؛ نظراً لأنَّ الجملة الاستفهامية اسمية من حيث الصورة اللفظية، ومنهم

من أعربه فاعلاً لفعل محذوف؛ نظراً لأنَّ الجملة الاستفهامية فعليةٌ في الأصل والحقيقة؛ لأنَّ بعضهم جعل أصلها: (أقام زيد أم عمرو أم بكر؟) فاختصر التركيب الاستفهامي إلى: (من قام؟).

٨ ـ وقف البحث عند مصطلح (الفرق التقديري) الذي يشير إلى انتباه اللغويين العرب إلى أنَّ الفروق بين الصيغ والتراكيب تارة تكون لفظية ظاهرة وتارة أخرى تكون تقديرية حكمية؛ ولذا وجدناهم في كثير من الأحيان ينبهون على التغير اللفظي والتقديري والفرق اللفظي والتقديري، بمعنى أنَّهم لم يكونوا ظاهريين في التعامل مع البنى الصرفية والنحوية، بل يرون في التحليل الدقيق لتلك البنى وقوفاً على تلك البنى على نحو تفصيلي وعلمي مناسب، فلم يحملهم التشابه في الصورة والشكل على ترك التنبيه على التغاير في المضمون والأصول.

٩ ـ أظهر البحث أنَّ التشابه الشكلي الصرفي للفعل (ردَّ) بين الفعل الماضي المبني للمجهول وفعل الأمر للواحد المخاطب؛ إلَّا أنَّ التقدير يختلف، فالوزن الصرفي يفرّق بين الفعلين، فنقول في وزنه الأوَّل: (فُعِل) ونقول في وزنه الثاني: (افْعُل)، ثمَّ صار (فُعْل)، وهنا يظهر للوزن الصرفي قيمته التعليمية وتأثيره في تحديد الصيغة المقصودة للمتكلم، أمَّا على المستوى التركيبي فإنَّ الفعل الماضي المبني للمجهول يرفع نائب فاعل فنقول: (رُدَّ المالُ لزيدٍ) مثلاً، أمَّا فعل الأمر فإنَّه إنْ كان فعلاً متعدياً ينصب المفعول به فنقول: (رُدَّ المالَ لزيدٍ)، وهكذا يسهم التركيب في تحديد البنية الصرفية المقصودة التي يقع الاشتباه فيها

الهوامش

(١) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور(ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر –بيروت،١٤١٤هـ: ٥٠٣/١٣ (شبه).

(٢) القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، ط: ٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.: ١٢٤٧.

(٣) الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة –مصر: ١٥٥.

(٤) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة –بيروت:٨٤٣.

(٥) ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بـ (سيبويه) (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م: ٢٥٩/١، ٣٠٢/٣، ١٥٩/٤.

(٦) المصدر نفسه: ١٨٢/١.

(٧) المصدر نفسه: ٣/ ٢٧٨.

(٨)الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٢٩٣هـ)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت .ط): ٢١٦/١.

(٩) من البحر الطويل، ينسب للمعلوط بن بدل القريعي، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: د.علي محمد فاخر، ود.أحمد محمد توفيق السوداني، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١: الأولى، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م. : ٥٩١/٢، وشرح التَّصريح على التَّوضيح، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، (د. ط):٢٤٥/١،

(١٠) الخصائص: ١١٢/١.

(١١) ألفية ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، (ت: ٦٧٢هـ)، (د.ط)، بغداد، ١٤٠٤هـ: ١٠.

(١٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م: ١٥/١٢.

(١٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م: ٣٢٩/١.

(١٤) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت): ٣٣/٣.

(١٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق،١٩٨٥م: ٧٣٠.

(١٦) أي: الصورة اللفظية دون الكتابية.

(١٧) الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م: ٤٧٦.

(١٨) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث – القاهرة،١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م: ٣٠/١.

١. (١٩) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د.ت): ١٣٠/٢، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (ت٧٧٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ: ٤٥٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م: ١١٦٥/٣.

(٢٠) المقتضب: ٢٧٧/٣ ـ ٢٧٨.

(٢١) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م: ١٠٦ –١٠٧.

(٢٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، (د.ت): ١١٣/١١.

(٢٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)، دراسة وتح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ١٤٢٨هـ: ٦/ ٢٨٦٨.

(٢٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، ط:١، ١٩٨٤م: ٤٩١.

(٢٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تح: د. محمد

بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، (د. ت): ١٢٤/١.

(٢٦)حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ٢٧٥/١.

(٢٧) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م: ٣٤٣/١.

(٢٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٥٢١٣/١٠

(٢٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق:٥١٦/١.

(٣٠) ينظر: أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ): تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط: ٤، ١٩٦٣: ٢٣٤.

(٣١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م: ١٠٣٠/٢.

(٣٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م: ١٠٢/٦.

(٣٣) ينظر: اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت: ١٩٩.

(٣٤) من البحر الطويل قائله: النمر بن تولب، ينظر: ديوان النمر بن تولب تحقيق نوري حمودي القيس - طبعة المعارف بغداد (١٩٦٩ م): ٩٢.

(٣٥) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، (د.ت): ١٤٠٣/٣.

(٣٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٤٣.

(٣٧) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث - القاهرة،١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ٣١٠/٣.

(٣٨) البيت من بحر الرجز، وقائله: العجاج، ينظر: ديوان العجاج -رواية الأصمعي- تحقيق عزة حسن. دار الشرق - بيروت سنة ١٩٧١م: ٨١.

(٣٩) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م: ٢٧٧/١.

(٤٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١١٧٧/٣، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١٢٠/٣

(٤١) ينظر: مغني اللبيب: ٨٩١، وارتشاف الضرب من لسان العرب:٤/ ٢٠٦٧، و الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م: ٨٩.

(٤٢) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م: ٣٦٧.

(٤٣) ينظر: شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م: ٣٤/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٨٨٨/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، (د. ط)، المكتبة التوفيقية –مصر، (د.ت): ٤٩/٣

(٤٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ) تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت.ط): ٢٢٨/٣، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٦٤/٢.

(٤٥) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د.موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م: ١١٠/٢، وينظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م: ٢٨٤/٤، والتعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين، سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون، ذو الحجة ١٤٠٨هـ: ١٦٤ – ١٦٥.

(٤٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩/٢، وينظر: شرح تصريف العزي، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تح ودراسة: د.محمد ذنون يونس الفتحي، ط١، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان . الأردن، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م: ٣٢٦.

(٤٧) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ: ٣٥، و النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، ط٥، دار المعارف، مصر، (د.ت): ١٧٩/١.

(٤٨) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩٢/١ – ٩٣، والفلاح شرح المراح، ابن كمال الباشا، (ت٩٤٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م: ١٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٤٦/١.

(٤٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٨٦/١، وشرح مراح الأرواح، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ)، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م: ١٣٨.

(٥٠) الفلاح شرح المراح: ١٣٨.

(٥١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٤١/٣.

(٥٢) اختلف القراء في (ردت) فالأكثرون بضم الراء، وقرأ علقمة والحسن ويحيى بن وثاب والأعمش بكسرها، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٣٤٥/١، و مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣ – ١٤٢٠هـ: ٤٨٠/١٨، و معجم القراءات القرآنية، د.أحمد مختار عمر، ود.عبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م: ١٨٠/٣.

(٥٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٣٤٥/١.

(٥٤) ينظر: ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ط١، ١٤٠٧– ١٩٨٧م: ٣٨٩، وفي أغلب الكتب النحوية والصرفية (المعروف) بدلاً من (بالعرف)، ينظر: الكتاب: ١١٨/٤، و المنصف، ابن جني، ط١، دار إحياء التراث القديم،١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م:٢٥٠، ومغني اللبيب: ٢٢٧، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ١٨٧٣/٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٦٧/٤.

(٥٥) المنصف: ٢٥٠.

١– (٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٠، واحتمال الصورة اللفظية لغير الوزن، د. سليمان بن إبراهيم العايد، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد (٣)، ١٤١٠هـ: ١٠٧ـ ١٠٨.

(٥٧) ينظر: حاشية الصبان: ١٤٠/١.

(٥٨) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٨م: ٣/٤ـ٤.

(٥٩) سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم – دمشق، ١٩٨٥: ٦٢٥/٢، وينظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م. : ٢٦٩/١.

(٦٠) سر صناعة الإعراب: ٦٢٥/٢.

(٦١) شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، (د . ط): ٢٢٩/٣.

(٦٢) المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م: ٧٧.

(٦٣) شرح مراح الأرواح: ١٣٩.

(٦٤) ينظر: المقتضب: ٣٤٥/٣.

(٦٥) الكتاب: ٢٢٩/٣.

(٦٦) المقتضب: ٣٢٦/٣.

(٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٥/٣.

(٦٨) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م: ٤٦.

(٦٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٢٠٠/٣.

(٧٠) الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة، ٢٠١٠م: ١٣.

(٧١) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، (د.ت.ط): ١٤٥/١.

(٧٢) ألفية ابن مالك: ٥٦.

(٧٣) شرح الكافية الشافية: ١٥٠١/٣.

(٧٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٢٨/٣.

(٧٥) البيت من البحر المتقارب، وقائله مجهول، وتمامه: فَلَيْسَ يَرِقّ لِمُسْتَعْطِفِ

ينظر: المقتضب:٣٤٦/٣، شرح الكافية الشافية، ابن مالك:١٥٠١/٣، و شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، (د.ط) دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م:١٠٠/٤، وهمع الهوامع: ٩٦/١.

(٧٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٦٣/٣.

(٧٧) أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م: ٢٣٠ ـ ٢٣١، وينظر: الأصول في النحو: ١٦٤/٢.

(٧٨) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م: ٣٤٢.

(٧٩) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام، تح: د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان – الأردن، ٢٠٠٧م: ٣٢٧/١، وينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٢٢٤/١.

(٨٠) شرح تصريف العزي: ٣٢١.

(٨١) المصدر نفسه: ٣٢١ (الهامش رقم ٦ من كلام المحقق).

(٨٢) شرح التصريح على التوضيح: ٨٧/١.

(٨٣) ينظر: الكتاب: ٢٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ط١، المكتبة العصرية، ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م: ٤٤١/٢.

(٨٤) شرح التصريح على التوضيح: ٨٧/١.

(٨٥) تصريف الأسماء، أ. محمد طنطاوي، ط٦، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ: ٦٥.

(٨٦) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد الأسترآبادي (ت٧١٥هـ)، تح: محمد عبد الحميد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م: ٧٠٥/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، عبد الله بن محمد بن احمد الحسيني المعروف بـ(نقرة كار) (ت٧٧٦هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت- لبنان،١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م: ١٨١.

(٨٧) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م: ٢٢/١.

(٨٨) ينظر: ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت٣٥٠هـ)، تح: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ٥٤/٣.

(٨٩) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٥٤/٣.

(٩٠) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت. ط): ٢٧/١٠.

(٩١) العبالة: هي الضخم، ينظر: لسان العرب: ٤/ ٢٧٨٩.

(٩٢) يقال: حمارة القيظ: أي شدة حره، ينظر: معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ١٠١/٢.

(٩٣) الخصائص: ٩٥/٢.

(٩٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٢٨.

(٩٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٨٥٣/٢.

(٩٦) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٨.

(٩٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٨/ ٣٩٧٠